



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين قال العبد المسكين احمد
بن زبي الدعي الاحمسي قد ارسل الشيخ الارشد الشيخ احمد بن الشيخ صالح بن طوق
القطيفي مسائل يريد جوابها فكتب جوابا على جهة الاستئذان وحسبنا الله ونعم
الوكيل قال سلم الله نعم مسئلة هل يجب الغيبة في عارة الوجه ان يلقى مطلقا الغيبة
اقول لا محالة لا يجب عارة الوجه لعدم الدليل عليه والدليل لا غيبة
معارض باقوي منه قال سلم الله نعم وما معنى الوجه اقول الوجه هو الوجه
والنقاب والكراهة والحرمه والاباحة على امتثال والمراد ان الوجه هو الفعل الواجب
انما كان واجبا للخلق الامري به والمنع من تركه وكان باقي الكلام معنى ذلك
ان الشئ انما يصدق ويتحقق في وجوده بجلته التي هي اصله وذلك الاصل هو
الوجه مثله اذا اخترعت صورة في خيالك ثم تعشها في شيء كانت الصورة للثبوت
فزعما والى في خيالك اصلها وجهها من نفسك فالافعال من العباد صورة الثواب
والعقاب فمادة امي الله وصورة امتثال له كما امر هو الثواب وعادة
امر الله وصورة ترك الامتثال هو العقاب فالامر والنهاي هي اعلل الوجه
والحرمه اللذين هما الوجه الواجب والحرام من الامر والنهاي بهما المعنى على صياح
ما قيل في تفسير قوله نعم كل شئ هالك الا وجهه بانه من وجهه لا يرجع الى شئ فظني
هذا القول باعتبار الوجه في العمل كان المعنى ان العمل الذي هو الصورة يشترط في العمل
ومحذاته ملاحظة ان الله ما موربه وان لم يورم على حظه انك ما مور انما امره
بامتثال الامر وهو فعل المأمور به لا ملاحظة انك ما مور ولا ملاحظة انك تمتثل
فان كلا الملاحظتين خارج عن حقيقة الفعل المأمور به فلا يحتاج اليها في صحة الامتثال
وهي لا غلظها او اعمها لم يفسر ذلك العمل الا انه ربما كان نقصا في الاخلاص الكامل
كما لو قرنت بالتقرب الى الله نعم انه لم يورم ما مور وان تمتثل وهذا مطوم وقد

وهو البركة في العزلة

حقوق في محله وتتم على ما قلنا انه لو فعل الفعل كما هو في الواقع مع وان لم يكن
اولم يلاحظ هذا الحيلة بل لم يعلم ذلك كما في قصة المنافق الذي لما استخفى عن الغائط
بالأدوم يعلم استخباؤه انزل الله فيه ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا
معنى الوجه وهو الوجه الذي هو اثر الامر نعم من الكمال العلم بالوجه قبل العمل بفعله
ما يولد منك فتفعل ما امرت به وشرك ما نهيت عنه ولا تقع فيما لا يجوز تغير
علم وهذا سابق على العمل فانهم قال سلم الله نعم وهل ملاحظة الوجه بابا والمذنب
على القول بل في ما لا بد من العمل قول ملاحظة ذلك كما فيه عند من اعتبرها الخلق
الفعل من الشرع والشرع وبما اعتبر بعض الاصحاب العقل وهو عند المحققين منهم
عقل واما عندنا فان استعملها ينبغي ان يلزم انها انفس العمل في طريق القرينة الى الله ثم
قال سلم الله مسئلة هل يكفي في ثبات الدعوى على الميت شاهد ويمي اطلاق
من البيته وعيجه لاستظهار وهل فرق بين الدعوى عليه في عي او دين ام لا
وهل فرق بين الدعوى عليه في المال والموكل ام لا كل ذلك في الامعاء بالبيته
اذا لا يمي معها وايضا هل فرق بين الدعوى عليه وصليته به وبين اعتباره
عند الموت او قبله او حضور القاضيه في الحاجة الى المي مع البيته ام لا في
البيته في بعضها وعلى فرض ثبات البيته في بعض المتود وهل تقو م عي للميت
مقامها ام لا في هذه المسئلة اختلف في شقوقها والقوى عندي في حكمها الاثبات
بمي واحدة مع الشاهد للفرق بين الدين والعين والكل والموكل ان نعم يجب
في تلك المي الواحدة ان تشمل على الجهات المحتملة من ثبات ما يطابق دعواه
كما يقول قتلة والله اني اسحق هذا الشيء عند زيد لم يعطني هذا الدين ولا
عوضه ولم يرد ذمته ولم اهب اياه ولم ابعه اياه وانما صحق له الى الان في
ذمته وكذا في العين وما اسبه ذلك بان يمح في عينها بفتح جميع الاممالات
المنافية لدعواه وكذا باقي الفروع ويجوز ان الحكم عن ثوبه واستيفاضه

للطاح

يُقَصِّلُ

الكلام بل يأتي به مقبلا معر بالان فهم ذلك ليدل بمشورته على معناه فان فهم
 الحكم ثورته واستيفاء كذا عليه القول واعاد اليه في العمل لئلا لا يستلزم في
 عدم الارباط بالقبول والظاهر عدم استلزام مشورته التظاهر وبعيد المدعي الكلفي
 من البيت الثاني من البيت من المدعي عليه اي من الحكم اذا لم يقف بالتكليف فلكونه
 حكم البيت مطلقا على الامح لا يحكم اقوال الملوك البيت الخامسة التي الرد في الملوك
 على تفصيل لا يكفي البيت عن اليه في الرد على البيت قال سئل الله نعم
 هل يحرم اهل المدينة نفس المسيل او الوادي وعلى كلا الفرضين فلهذا هي الحكم
 الاربع وهل يجوز ان لا يحرم من قوب اقتيلا واضطر ادا لا واضطر
 الفسورة ان سوغت وهل يجوز ان سلك طريقا من المدينة لا يجوز ان يحرم
 من الحجة او يحرم عليه ما خافه او اقتيلا اهل المدينة مختلف فيه والظاهر
 المطلق بالوادي كثيرة وصحيحة الجلي في ظاهر المقتضى ففسره لم يلبس ولا اعتبار
 في التبريح عند من متخذه فتقوله في صحيحة الجلي خا كليفه وهو محل الشبهة
 كما يحتمل التبريد لذلك الالفاظ ففسره باليسير كما يحتمل ان يكون من باب بيان الشئ بافهام
 جلد من اشهرها وقد اعلم هذا على هذا سلكوا واحدا من المسجل لا يرفع الاعمال
 لاداء الوادي لانه اخذ المأساة عنه كما لو قد يفعل يؤخذ بقوله وتقر به وقوله
 اهل بيته من تقر به هو ثورته وقوله اطلاق الامام من ذي كليفه واحل
 فعله هم انما هو الاضحية ولا تميز الوادي ويصير عليه ولا يميز المسجل
 بتفسيره به يجوز كونه ذلك لشهرته وتسمية الوادي به كما قال بعضهم ولا يستلزم
 عمل الاكثر على ان البيت هو الوادي المستثنى من كليفه قالوا وهو على بيتي شتم
 وسمي ذلك الوادي به الخاف طوائف من العرب فيه وقد كان ذلك قبل المسجل
 لانه لم يفسر كان على الله المذكور ولشهرته العمل على ذلك قال بعض الاصحاب كما اشهد
 والمحقق الفتح على ان جواز الامام من الموضع المستثنى من كليفه وان كان

خارج المسيح الى بلاد يديق وقد اوحى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من المسجد
فمن سبعة الف الفاديين فوردت على وجههم على الاحرام من قصص السيد الكاظم
واقعة فبكت فيها الدنيا فبكت لوقوعها في الاحرام الكثر من فساد في المسجد الكاظم
صالحا قال تعالى **صلى الله عليه وسلم** الى ليعلم الناس فاسلمهم وسكنهم
خلقه وسكنهم اهل بيته عن خليفه دليل على حوز الاحرام من الوداع والاداء

فصوص المسجل بالنفس لا يكتب عليه في المسجل افضل ولا ريب اهل بيته عن ذلك دليل على جواز الاطعام من الوارث
الشعبة في كل عصر ولو كان كذلك شيء ولم يترك ذلك للثقة لان الحكمة من الفاعع اقتضت ان لا يعمل التي لا تليق
لعرفاءه ولم يكن من هذا الميسر بها من العرفي الغالب لا تخلف من اهل بيته لئلا يقع الضرورة وتلزم الثقة

في هذا العمل في كل وقت ^ص فيه علم الله فيها من المؤمنين وليس ذلك عن
أمر الترتيب في خلافهم بل لأجل تلك العلة وقصود الصواب يحفظ الدين كطريق
الصلوات وأعمالها وطقاؤها وأفعال الحج أدخل في هذه كلمة لأن موطنه
الملاحم بدنية تسمى الفلستة ^س والحق لا ياراه إلا بالعدالة أسرار الأعمال

هناك من يسميها ولا يشعرون بها إلا في خلافها لما أشاء نالوه

اللواحي هذا فاعلم ما يعطيه الاعتبار وعلى كل حال فالأحوط الأحكام
 من المسجل فعلى المداينة فذكر الحق به الذي حكمنا وحيه عنه وهي معرفة فالحكم
 يجنبها ولم يحتمل في اسمها حال الكتابة ولم يحتمل من المراجعة وأما هذا الذي
 فهو معروف وأسماء المكنية الخارجة عنه المحددة له من الجهات الأربع
 لم اقف عليها الآن ولا يجوز التخارج من المدينة المريد دخول مكة شرفها الله
 أخامس على هذا المبدأ ان يتجاوز اختياره الأحكام فان فعل ذلك فحاصل
 أوجهها أناسا وجعل عليه الرجوع ليجرم عنه فان لم يتكلم بطل حج العالم
 ولو علم من الأحكام من الجحيم فانظر أهر الصفة وإنهم وغيره يحرم
 من أقرب

من أقرب مكان إليه مما يقدر عليه ويخرجنا إلى الجنة المفضل وهذا القدر
 المرفوع ما يكفي من زيادة الرزق أو بطو برئه أو المسئلة التي تحمل عادة
 أو يخاف على نفسه أو ماله المضر بفضله ضرا لا يخل عادة ولو في طريقه
 هذا ولو لم يمر بالمسئلة إذا خرج من المدينة فإن كان فترا فقل أخيرا اللوام
 من الجنة فإن فعل ذلك لا يضره إلا الشهوة نفسه ويسهل الأمر عليها
 أنما في جردية والأقوى إلى الجنة رجب عليه الاحرام من محاذي الوادي والمسجد
 ولو ظن أنه إذا دله قال سلم الله ثم مسئلة لو اوحى انسان بجره
 المتبع ثم فعل ما يوجب له ثم يتبين له ضيق الوقت فعذر إلى ما فراده من يلزم
 ما وجب عليه قبل العذر على أن يملكه زادها الله شرفا وهل العذر في
 ذلك قهري أو لا بد من نيته أقول يجب عليه أن يذبح بملكته لأنه في احوال العبرة
 وانقلاب الاحرام إنما هو لضيق الوقت بعد استقرار الوجود بسبب محض
 تغير السبب لا يوجب تغير السبب إلا إذا كان تقوّم بقاء السبب به وليس العذر
 قهريا بل هو واجب اختياريا فلا يتحقق الله يقصده قال سلم الله ثم مسئلة
 هل الأفضل الإقامة بملكته أو بالمدينة اجبنا بالدليل العقلي أقول قال العلماء
 بتركه لمن قضى فمسألة الإقامة بملكته لأن ذلك يقسم القلب ولما الإقامة بالمدينة
 منسجمة وفي مؤنثة أحسن من إجماعهم عن الكظم إليها أفضل من الإقامة بملكته و
 لما ورد فيها من استحباب الزيارة والقلوة والدماء فيها والدليل العقلي المطلوب
 لا يمكن تفصيله والتأويل إليه إلا بملكته إنما شرقت لأجل أن أول بيت من الأبواب
 ولد فيها قال ثم إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك وهدي للعالمين
 فيه آيات بيّنات والبيد المود للناس بملكته والآيات البيّنات هي الأبواب
 التي أمرتم أن تأخذوا البيوت من قبلها وهم البيوت التي أذن الله أن يرفع
 وهي لأشنان المدينة صلى الله عليه وآله والحاصل المقام بالمدينة ليصلي
 ويؤم على قبره من غير أن يمسكه

في مح

الحاد من له لصح محمد النبي صلى الله عليه وعلى آله افضل من الفاحم بركة لانه افضل الاعمال في حياته
للانتمى لها هو الطواف حول البيت الذي هو لانساة المدينة ثم قال سلم الله

٧

مسئلة هل الشهر الذي يستقر به عادة الحيض هو اكمل في ايام اقل زمان يمكن
فيه حيضات اقول نعم ذكر الشهر في حقوق العادة اذ لم يحق في انكائه ولا في
اكتفائه في كل شهر هو الاغلب في النساء والا فلو حصل الحيض فلو كان اجبت نسوي

بينها ايام الطهر كما لو حاضت اربعة ايام في اول الشهر ثم طهرت احد عشر يوما
مثلا ثم حاضت اربعة ايام وطهرت احد عشر يوما ثم حاضت اربعة ايام ففقدت
الحادة الوقتية باسواءها لاحد عشر يوما والعددية باسواءها في كل
انها الحيض بعد الاحد عشر الطهر الطهر العدد الاول حكم بنسوبة العددية
فلم يكن بنسوبة الوقتية بل مرة في غير الشهر والعرف ان الشهر موافق للوقت
الحرية من جهة ان العزمادة الحيوية والدم كله فيوافقا في غالبا فتحقق
بالحيض بينها شهر ولم تحقق باقل من الشهر لا يتكرر ذلك الاقل مرتين
فاذا دلت الدم الثالث في كل دم احد عشر مثلاً ففقدت الوقتية ففهم

خاصة

العادة

٨

قال سلم الله وما معنى نعم لغرض طيبة وما يكتفي من وحشة اقول قد
سئل عنه فاجاب عنه في المسائل وهي اصله اليك انشاء الله نعم وكذا جواب
السؤال عن علة النهي عن تسمية القاضية قال سلم الله نعم مسئلة لو عسر

٩

التزوج عن تقية الزوجية او بعضها فهل لها تسلط على الفسخ هي والكام ام لا
اقول في هذه المسئلة اربعة اقوال احدها قول المشهور وهو عدم الفسخ في
مطلقا وجوب الفسخ عليها فانها قول ابن الجوزي وبعده محمد باقر الخاسا
وهو الفسخ مطلقا فانها لبعض المتأخرين وما لايه الحرفي هي الامة
وهو ان الحكم بحبس على الطلاق والبقرة مطلقا فان امتنع طلق الحاكم
فليس بها قول الشيخ في النهاية وهو التفصيل بالتكبير مع اليسار اذا امتنع
اذا امتنع عن الاتفاق ومع غير ما عساره فليس فيه جمع بين الاحاديث والتي

يشرح

